وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، 20 يونيو 2023

أخبار الطاقة

وزير الطاقة يجدد التأكيد على نجاح منظمة أوبك في استقرار الأسواق

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

جدد وزير الطاقة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان التأكيد على أن هدف منظمة أوبك، وشركائها في تحالف أوبك+ هو استقرار الأسواق بما فيه منفعة للسوق البترولية ومفهوم أمن الطاقة، وقال يجب على المشككين بقدرات المنظمة قراءة نظام أوبك وابك+ وسيجدون أن ما نستهدفه هو استقرار الأسواق البترولية بما فيه منفعة لنا كدول مشاركة في أوبك+ وللصناعة البترولية بشكل عام ولمفهوم أمن الطاقة بشكل أعم.

وشدد الأمير عبدالعزيز بن سلمان على أن التوافق هو المبدأ الأساسي لأوبك+ ولولاه ما كان للمنظمة أن تتمكن من الحفاض على استقرار الأسواق في ظل التقلبات الاقتصادية، وقال سموه «لولا التوافق والشعور بأهمية كل عضو في هذه المنظومة، لما تمكنا اليوم من المحافظة على استقرار الأسواق في حالة الظروف التي نراها الآن من تقلبات اقتصادية وحالات عدم اليقين التي يعاني منها العالم الآن».

جاء ذلك على إثر احتفال منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بالذكرى الستين لتأسيس منظمة أوبك يوم الجمعة الموافق 16 يونيو 2023 في بغداد، العراق. وقال وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان «بداية منذ أن حللت مطار بغداد وحتى هذه اللحظة أجد في نفسي الشعور بالأخوة الصادقة فيما وجدناه من حفاوة الاستقبال وأقول هذا نحن هنا مجدداً، وكنا هنا في هذا المكان قبل 63 سنة جمعتنا مصالحنا المشتركة وقبل ذلك جمعتنا أخوتنا ومحبتنا وتطلعنا في ذلك الوقت أن نكون فاعلين وقادرين برغم ما كنا عليه من أوضاع وإمكانيات وقدرات محدودة في كل المناحي سواء في القدرات البشرية التي كانت تدير الصناعة أو حتى مقدراتنا المالية أو حتى وضعنا وقيمتنا الاستراتيجية أو العالمية المحدودة في ذلك الوقت إلا أننا صنعنا ليس فقط صناعات بل صنعنا مواقع وأهمية استراتيجية عادت بالنفع على ليس فقط منطقة الخليج بل العالم العربي بأسره».

وقال سموه نستذكر هنا أخوة وأحبة لي كنت وما زلت وسوف أبقى اعتبرهم جزءا من عائلتي، والأخوة من العراق وأستذكر في مناسبة منذ أسبوع خلال زيارة وزير الكهرباء العراقي وذكرت وسوف أذكرها هنا مرة أخرى بأن ليس ما يربطنا مجرد أنابيب وخطوط كهرباء، وإنما ما يربطنا عروق وأوردة وأسر وقبائل وتاريخ وأنساب تتجدد كل يوم وستبقى كل يوم لأنها في وجداننا ولن نتخلى عنها.

وكان من المقرر أصلا الاحتفال بالذكرى الستين لتأسيس منظمة أوبك في سبتمبر 2020 في قاعة الشعب، في بغداد موقع تأسيس أوبك. ومع ذلك، تم تأجيله عدة مرات بسبب جائحة كوفيد 19 والآثار ذات الصلة على الصحة والسفر. وقال نائب رئيس الوزراء العراقي لشؤون الطاقة ووزير النفط حيان عبدالغني السواد: «يفخر العراق باستضافة هذا الاحتفال التاريخي. ونرحب بجميع الدول الأعضاء في أوبك وشركائنا في إعلان التعاون في هذا الحدث في بغداد. ولقد حان الوقت لكي تحتفل المنظمة بجميع الإنجازات التي حققتها على مدار العقود الستة الماضية وأكثر». من جهته قال هيثم الغيص، الأمين العام لمنظمة أوبك: «يوفر الاحتفال لجميع أسرة أوبك فرصة للتفكير في تاريخنا الاستثنائي والاحتفال بنجاحنا، وكذلك لتجديد التزامنا بالمبادئ الأساسية التي قامت عليها المنظمة منذ التأسيس. ويمكن أن يكون تذكر ماضينا مصدر إلهام لتحقيق مستقبل مشرق وناجح». وقدم الغيص التهاني لجميع الدول الأعضاء في منظمة أوبك مستذكراً أهمية بغداد والتي شهدت نقطة تحول محورية ولحظة تاريخية فريدة من نوعها قبل 63 عاما في الصناعة النفطية.

وأعرب الغيص عن تقديره وامتنانه لحكومة العراق لهذا التنظيم المتميز لهذا الحدث المهم وحسن الاستضافة، ملفتاً إلى أنه في شهر سبتمبر من العام 1960، استضافت هذه القاعة الاجتماع التاريخي الأول للمجلس الوزاري لمنظمة البلدان المصدرة للنفط، أوبك، المعروف بمؤتمر بغداد ونتج عن هذا الاجتماع قرار تاريخي من قبل الدول الخمسة المؤسسة بتأسيس منظمة أوبك العريقة التي ما زالت تقوم بدور بارز في إمداد العالم بالنفط والطاقة خدمة لجميع الدول المنتجة للنفط والمستهلكة وخدمة للاقتصاد العالمي.

وقال لقد ساهم هذا الاتفاق التاريخي المهم في الحفاظ على الحق السيادي للدول الخمس لثرواتها الطبيعية وبالأخص النفطية، كما ساهم في رسم مسار عالمي جديد ومختلف استفادت منه جميع الدول المصدرة للنفط، لذا كان من الطبيعي أن تنمو المنظمة لتصل إلى مكانتها الحالية كعضو حيوي ومؤثر في قطاع الطاقة الدولية، وعضوية المنظمة اليوم تتكون من 13 دولة منتجة للنفط.

وكشف الغيص بأنه وعلى نفس الأسس والمبادئ النبيلة التي تأسست عليها المنظمة وهي التعاون والحوار والاحترام المتبادل، تستمر المنظمة في لعب دور محوري في أسواق الطاقة للحفاظ على توازنها واستقرارها من أجل أجيال اليوم وأجيال المستقبل، متقدما بشكره لهذه المدينة العريقة بغداد على استضافة المؤتمر التأسيسي عام 1960 وعلى استضافتها اليوم لهذه الاحتفالية المتميزة

وطور العراق ومدينة بغداد، بالاشتراك مع سكرتارية منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، برنامجاً كاملاً للاحتفالات، بما في ذلك الأنشطة الثقافية المختلفة. كما قامت الحكومة العراقية بتجديد قاعة الشعب استعدادا للاحتفال. وأوبك هي منظمة حكومية دولية تأسست في مؤتمر بغداد التاريخي الذي عقد في 10-14 سبتمبر 1960 من قبل إيران والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية وفنزويلا. وقد نمت عضويتها منذ ذلك الحين إلى 13 دولة منتجة للنفط.

وقالت منظمة أوبك في 13 يونيو لقد قرار الاجتماع الوزاري الخامس والثلاثين لأوبك وغير الأعضاء في أوبك، الذي عقد في 4 يونيو 2023، تعديل مستويات إنتاج النفط الخام لأوبك وإعلان التعاون للدول غير الأعضاء في أوبك اعتبارًا من 1 يناير 2024 حتى 31 ديسمبر 2024، بما في ذلك روسيا عند 9.828 مليون برميل في اليوم استناداً على مستوى إنتاج النفط الخام لشهر فبراير 2023. ونص القرار على أن هذا المستوى «خاضع للمراجعة بحلول يونيو 2023 حيث تعمل الدولة حاليًا مع المصادر الثانوية لتحديث أرقام الإنتاج».

واستنادًا إلى أحدث الأرقام التي قدمتها المصادر الثانوية، تم تعديل إنتاج روسيا من النفط الخام في فبراير 2023 ليقف عند 9.949 مليون برميل في اليوم، وسيعتبر هذا الإنتاج المطلوب المحدث لروسيا من يناير 2024 إلى ديسمبر 2024.

جدير بالذكر أن إنتاج روسيا من النفط الخام في مايو 2023 بلغ 9.533 مليون برميل في اليوم، وهو أقل بمقدار 0.416 مليون برميل في اليوم عن مستوى فبراير 2023، وفقًا لمصادر ثانوية.

وتتبنى منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك في نظامها الأساسي على أن الهدف الرئيس لمنظمة أوبك هو تنسيق السياسات البترولية للدول الأعضاء كجزء من جهودها لحماية مصالحها. وينص كذلك على أن أعضاء المنظمة سيعملون معًا لضمان استقرار أسعار النفط، وتأمين عوائد عادلة للبلدان المنتجة والمستثمرين في صناعة النفط، وتوفير إمدادات بترولية ثابتة للمستهلكين. وكان وزير الطاقة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، قد نوه بتكاتف كافة دول منظمة أوبك، وشركائها، في أكبر تحالف بترولي عالمي عرفته البشرية، تحالف أوبك+، بضخامة إنتاج أعضائه مشكلاً نصف الإنتاج العالمي، بالتقيد والانسجام الملفت للعالم باتفاقية خفض الإنتاج العالمي المشترك وفق الحصص المتفق عليها لكافة الدول، والتي أظهرت عديد المكاسب لاستقرار أسواق النفط الأكثر استدامة وانتعاش الاقتصاد العالمي،

وهنأت أوبك أيضاً المشاركين في ميثاق «إعلان التعاون»، المتمثل في تحالف أوبك+ والتي كانت قد احتفلت رسميًا بالذكرى السنوية الخامسة لإصدار اتفاقية «إعلان التعاون»، كمعلم تاريخي في تاريخ أوبك، والثناء على هذه المنظمة الهائلة لتفانيها لمدة خمس سنوات في تقديم الدعم الفني الحاسم الذي كان لا غنى عنه للنجاح الشامل لتحالف أوبك+ في المسرح العالمي.

وأشارت منظمة أوبك إلى أن النجاح الذي لا يمكن إنكاره لميثاق التعاون هو مؤشر واضح على أن المشاركة المتعددة الأطراف والتعاون الدولي هما أكثر السبل فعالية لمواجهة التحديات العالمية. وتم إضفاء الطابع المؤسسي على ميثاق «إعلان التعاون» في 10 ديسمبر 2016 في فيينا، النمسا، من قبل الدول الأعضاء في أوبك و10 دول منتجة للنفط من خارج أوبك. وأكدت المنظمة إحرازها تقدم مطرد في التعافي الاقتصادي العالمي، لكنها أكدت على الحاجة إلى البقاء منتبهين إلى حالات عدم اليقين السائدة والظروف المتغيرة.

واحتفلت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بالذكرى الخامسة لـ «اتفاقية فيينا» التاريخية التي تم التوصل إليها في الاجتماع 171 لمؤتمر أوبك الذي عقد في 30 نوفمبر 2016 في فيينا، النمسا. وهو الاجتماع التاريخي المبني على «اتفاق الجزائر» الناجح، الذي تم التوصل إليه في الجزائر العاصمة، الجزائر، في 28 سبتمبر 2016 في الاجتماع 170 (غير العادي) لمؤتمر أوبك ومهد الطريق لإعلان التعاون التاريخي بين الدول الأعضاء في أوبك، وقيادة الدول المنتجة للنفط من خارج أوبك للعمل معًا من أجل استقرار سوق النفط المستدام.

وكان التقلب الذي شوهد في سوق النفط في عام 2016 غير مسبوق بالنسبة للكثيرين، ومع ذلك، كان هناك إجماع قوي على أن المضي قدمًا يتطلب التعاون والقيادة والدبلوماسية الواسعة، بعض الخصائص الرئيسة التي دعمت عمل المنظمة منذ تأسيسها قبل 61 عامًا.

وتشكل «اتفاقية فيينا» لحظة تاريخية في تاريخ صناعة النفط، وكذلك في التعاون الدولي والتعددية، حيث أدت إلى إضفاء الطابع المؤسسي على إطار عالمي لم يساعد فقط صناعة النفط على الفور، ولكن أيضًا بعد سنوات عندما اندلعت جائحة كوفيد19 في عام 2020 والتي تسببت في انكماش حاد في سوق النفط». وقبل خمس سنوات، في اليوم الأخير من شهر نوفمبر، دعا أعضاء أوبك الدول المنتجة للنفط من خارج أوبك للانضمام إلى مبادرة للتعاون بشكل منتظم لدعم استقرار سوق النفط، مما يبرز الدور الرئيس الذي يمكن أن يلعبه المنتجون من خارج أوبك في تحقيق الاهداف النفطية السامية. بالإضافة إلى ذلك، تبنوا تعديلات على إنتاج النفط وأنشؤوا لجنة مراقبة وزارية رفيعة المستوى لمراجعة تنفيذ هذه القرارات.

وجاءت هذه الجهود للمساعدة في استعادة الاستقرار في سوق النفط العالمية لصالح جميع المنتجين والمستهلكين والمستثمرين، فضلا عن الاقتصاد العالمي. كما أنها عززت وجهات نظر المنظمة بشأن أهمية التعددية والتعاون الدولي والحوار.

أسواق النفط توازن بين عوامل الصعود والهبوط .. المتداولون يحاولون فهم محركات الأسعار

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

تشهد أسواق النفط تقلبا كبيرا حيث إنها توازن بين العوامل الصعودية والهبوطية بما في ذلك ارتفاع إنتاج الخام الأمريكي واحتمال استئناف صادرات النفط من إيران.

وطغت الشكوك تجاه اقتصاد الصين على تخفيضات الإنتاج وتقليص عدد منصات النفط والغاز العاملة في الولايات المتحدة للأسبوع السابع على التوالي.

وقال لـ»الاقتصادية»، محللون نفطيون إنه رغم إجراءات مكافحة الجائحة المخففة كان الانتعاش الاقتصادي في الصين أقل إثارة للإعجاب مما كان متوقعا مع انتعاش صناعي ضعيف وانخفاض الطلب على النفط الذي كان أقل من المتوقع مما أثر في الأسعار العالمية.

ولفت المحللون إلى أن بكين تدرس إقرار حزمة من الإجراءات التحفيزية لتعزيز الاقتصاد مع استجابة الأسواق المالية لتزايد الاتجاه الهبوطي بشأن توقعات أسعار النفط بسبب زيادة المعروض مقابل تقلص المخاوف من الركود.

وأكد روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، أن عدم اليقين يغيب عن السوق في ظل استمرار التقلبات السعرية المهيمنة عليها وسط تقديرات متباينة لبيانات العرض والطلب المستقبلية، مبينا أن الانتعاش الصناعي في الصين لم يكن قويا حيث كان أداؤه أسوأ من القطاعات الأخرى.

وذكر أن قطاع النقل جاء أيضا متواضعا كما كان الطلب على وقود الطائرات مخيبا للآمال مع تسجيل الرحلات الجوية الدولية من الصين نسبة 39 في المائة فقط من مستويات ما قبل الوباء.

من جانبه، قال ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المتخصصة، إن آفاق الطلب يحيط بها كثير من الغموض خاصة أن الصين باعتبارها أكبر مستورد للنفط الخام في العالم ما زالت بياناتها متواضعة حيث كان معظم خبراء السلع الأساسية متفائلين بأن اقتصاد البلاد سيتعافى بسرعة ويعطي دفعة قوية للطلب على النفط حتى إن البعض يروج لعودة سريعة إلى 100 دولار للبرميل.

وذكر أنه بشكل عام أصبحت أسواق النفط متقلبة للغاية حيث يحاول المتداولون فهم مزيج من محركات الصعود والهبوط لأسعار النفط، مشيرا إلى ارتفاع أسعار النفط بعد أن أظهر أحدث تقرير لإدارة معلومات الطاقة أن تكرير النفط الخام قد وصل إلى أعلى مستوى منذ آب (أغسطس) 2019 تحسبا للطلب القوي في الصيف لكن التقرير نفسه كشف أن إنتاج الخام الأمريكي وصل إلى أعلى مستوياته منذ نيسان (أبريل) 2020 بينما تراجعت صادرات الخام.

بدوره، ذكر ماثيو جونسون المحلل في شركة أوكسيرا الدولية للاستشارات، أن الضغوط الهبوطية على النفط ربما ترجع إلى عدة عوامل أبرزها تسجيل زيادة في المعروض النفطي من روسيا وإيران وفنزويلا بينما يحد من تراجع الأسعار استمرار مخاوف الركود المتزايدة والرياح المعاكسة المستمرة لارتفاع الأسعار الممثلة في ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية لمكافحة التضخم المتنامي في اقتصاد الولايات المتحدة.

وأشار إلى أن مجموعة سيتي جروب الدولية المصرفية ترجح استمرار انخفاض أسعار النفط الخام، مبينا أن تخفيضات الإنتاج من غير المرجح أن تحافظ على سعر برميل النفط في مستوى الثمانينيات أو التسعينيات من الدولارات نتيجة ضعف الطلب ووجود إمدادات أقوى من بعض الدول بحلول نهاية العام الجاري.

من ناحيتها، قالت مواهي كواسي العضو المنتدب لشركة أجركرافت الدولية، إن المخاوف من ضعف الطلب تفاقمت بعد أن أظهرت بيانات حديثة ارتفاع مخزونات النفط الخام الأمريكية للأسبوع السابع على التوالي وتقترب حاليا من متوسط الأعوام الخمسة.

وأشارت إلى أن بيانات تجارة النفط الخام أظهرت أخيرا تقلبات كبيرة بشكل غير عادي في الصادرات والواردات بينما جاءت الأخبار الأكثر هبوطا خارج السوق الأمريكية مع تقارير تفيد بأن إيران قد تستأنف قريبا صادرات النفط رسميا مع تقدم المحادثات النووية مع الولايات المتحدة بمعدل أسرع من المتوقع.

وفيما يخص الأسعار، انخفض النفط الخام أمس، ليتراجع عن المكاسب التي حققها الأسبوع الماضي.

وتراجع خام برنت 68 سنتا ليتم تداوله عند 75.93 دولار للبرميل، في حين انخفض خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 59 سنتا إلى 71.19 دولار.

وفي الأسبوع الماضي زاد برنت 2.4 في المائة وارتفع خام غرب تكساس 2.3 في المائة.

وخفض عدد من البنوك الكبرى التوقعات بشأن نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين لعام 2023، بعد أن أظهرت بيانات أيار (مايو) والتي نشرت الأسبوع الماضي أن التعافي بعد جائحة كوفيد في ثاني أكبر اقتصاد في العالم يواجه عثرات.

وقالت مصادر لـ»رويترز» إن الصين ستطرح مزيدا من الدعم التحفيزي لاقتصادها المتباطئ هذا العام، لكن المخاوف بشأن الديون وهروب رؤوس الأموال ستبقي على التدابير التي تهدف إلى دعم الطلب الضعيف في القطاعين الاستهلاكي والخاص.

ومع ذلك ارتفع معدل استهلاك المصافي في الصين في أيار (مايو) إلى ثاني أعلى مستوى على الإطلاق ما ساعد على تعزيز مكاسب الأسبوع الماضي.

وقلصت شركات الطاقة الأمريكية عدد منصات النفط والغاز الطبيعي العاملة للأسبوع السابع على التوالي للمرة الأولى منذ تموز (يوليو) 2020.

وانخفض عدد منصات النفط والغاز، وهو مؤشر مبكر للإنتاج في المستقبل، بمقدار ثماني منصات ليصل إلى 687 منصة في الأسبوع المنتهي في 16 حزيران (يونيو) وهو أدنى مستوى منذ نيسان (أبريل) 2022.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 75.89 دولار للبرميل يوم الجمعة مقابل 74.02 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء حقق أول ارتفاع عقب انخفاض سابق وأن السلة استقرت تقريبا مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 75.85 دولار للبرميل.

روسيا توجه صادرات الغاز إلى أوزبكستان بعد تراجع حاد للشحنات الأوروبية

الاقتصادية

أعلنت أوزبكستان أمس توقيع عقد مدته عامان مع مجموعة غازبروم الروسية العملاقة للحصول على إمدادات غاز روسي، في سابقة لهذا البلد الواقع في آسيا الوسطى وهي منطقة تحاول موسكو إعادة توجيه صادراتها إليها في ظل العقوبات الدولية.

وقالت وزارة الطاقة في أوزبكستان في بيان إن شركتي «أوزغازترید وغازبروم إكسبورت أبرمتا عقدا مدته عامان».

وأوضحت الوزارة لـ»الفرنسية»، أن ذلك سيكون أول عملية استيراد للغاز الروسي من أوزبكستان.

وأكدت أيضا أن الشحنات ستبدأ «من الأول من تشرين الأول (أكتوبر) وبحجم سنوي إجمالي يبلغ 2.8 مليار متر مكعب تقريبا» عبر خط أنابيب الغاز آسيا الوسطى - وسط الذي بني في الحقبة السوفييتية ويربط روسيا بالجمهوريات السوفييتية السابقة في آسيا الوسطى.

وجاء هذا الاتفاق الذي وقع الجمعة في سان بطرسبرج وكشفت تفاصيله أمس، بعد عام تميز بتراجع حاد في شحنات الغاز الروسي إلى أوروبا إثر العقوبات الغربية المفروضة على موسكو على خلفية الحرب في أوكرانيا.

وتحاول موسكو بذلك إعادة توجيه جزء من صادراتها إلى دول حليفة في آسيا الوسطى، ولا سيما كازاخستان وأوزبكستان، وهي دول تواجه أزمات طاقة رغم وفرة موارد الغاز والنفط لديها.

وفي الأشهر الأخيرة، كررت روسيا بانتظام رغبتها في إنشاء «اتحاد غاز» مع هذين البلدين.

وواجهت أوزبكستان هذا الشتاء أزمة طاقة حادة بسبب نمو قوي في الطلب، إضافة إلى الشتاء البارد بشكل غير عادي وتقادم البنية التحتية.

ودفع هذا الوضع طشقند التي أنتجت 51.7 مليار متر مكعب من الغاز عام 2022، إلى تعليق صادراتها مؤقتا إلى الصين.

وفي نهاية كانون الثاني (يناير)، أعلنت أوزبكستان التوصل إلى اتفاق مع غازبروم للحصول على شحنات غاز ابتداء من شهر آذار (مارس)، لكنها لم تتطرق إلى تلك المسألة مذاك الحين.

وفي سياق متصل بقطاع الغاز العالمي، قال مسؤول في شركة بتروبنجلا المملوكة للدولة في بنجلادش أمس إن الشركة ستوقع اتفاقا توريد طويل الأجل للحصول على مخزون إضافي من الغاز الطبيعي المسال من شركة عمان للتجارة الدولية.

وأضاف المسؤول أنه بموجب العقد الجديد ومدته عشرة أعوام ستحصل بنجلادش على ما بين 0.5 و1.5 مليون طن متري سنويا من الغاز الطبيعي المسال ابتداء من يناير 2026.

وقال المسؤول الذي طلب عدم ذكر اسمه لأنه غير مخول بالتحدث إلى وسائل الإعلام «يمكنهم (عمان) أيضا توريد 0.25 مليون طن في أواخر عام 2025.

أوروبا تواجه خطر خسارة سباق بطاريات السيارات الكهربائية

الاقتصادية

قالت المحكمة الأوروبية للمراجعين «إن دول الاتحاد تواجه خطر خسارة السباق في محاولتها لأن يصبح مصنعا رائدا للبطاريات».

وذكر بيان صحافي أمس أن هذا يمكن أن يتسبب في عدم نجاح الاتحاد في تحقيق أهداف المناخ، نظرا لأن استبدال المركبات التي تعمل بمحركات الاحتراق الداخلي بمركبات كهربائية هو عنصر مهم في خفض الانبعاثات.

وقال بيان «إن المفوضية الأوروبية تستهدف التحول إلى قوة عالمية لإنتاج البطاريات، إلا أن الوصول المحدود إلى المواد الخام وارتفاع التكلفة والمنافسة القوية يمكن أن تبطئ التوسع في الصناعة».

وأوضح البيان أن الظروف الأفضل للإنتاج يمكن أن تدفع المنتجين إلى نقل أعمالهم إلى أماكن أخرى، ومن بينها الولايات المتحدة التي تقدم «حوافز ضخمة» لإنتاج المعادن والبطاريات.

وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يعتمد بشدة على واردات المواد الخام لإنتاج البطاريات من دول لم يوقع معها اتفاقيات تجارة حرة. وعلى سبيل المثال، يستورد الاتحاد الأوروبي 87 في المائة من الليثيوم الخام من أستراليا و68 في المائة من الكوبالت الخام من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بحسب «الألمانية».

وقالت آنيمي تورتلبوم، الكاتبة الرئيسة للتقرير «لا ينبغي أن ينتهي المطاف بالاتحاد الأوروبي في موقف المعتمد على الغير في إنتاج البطاريات مثلما كان الحال مع الغاز الطبيعي».

يأتي ذلك في وقت وافقت فيه برلين أمس على منح شركة إنتل الأمريكية العملاقة للرقائق نحو ثلث تكلفة مصنع ستبنيه في ألمانيا بتكلفة 30 مليار يورو بعد محادثات استمرت أشهرا.

وقالت مصادر حكومية لـ«الفرنسية»، «إن برلين ستقدم 9.9 مليار يورو لدعم المشروع في مدينة ماجديبورج في شرق البلاد بزيادة عن 6.8 مليار تم الاتفاق عليها في العام الماضي».

كشفت «إنتل» في آذار (مارس) 2022 النقاب عن المشروع الضخم الذي يعد في صميم الخطط الاستثمارية الأوروبية، في حين يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز إنتاج أشباه الموصلات المستخدمة في كل شيء من الطائرات المقاتلة إلى الهواتف الذكية، وتقليل الاعتماد على آسيا بعد أن تعطل الإنتاج في سلسلة من القطاعات الصناعية بسبب النقص الناجم عن الجائحة، كما سلطت حرب روسيا لأوكرانيا الضوء على مخاطر الاعتماد المفرط على الخارج.

كان من المقرر أن تبدأ أعمال البناء في مشروع «إنتل» في النصف الأول من هذا العام، لكنها توقفت بعد أن أدت حرب أوكرانيا إلى زيادة التضخم.

بعد ذلك، باشر المسؤولون الألمان والشركة محادثات استمرت عدة أشهر إلى أن وقع الجانبان اتفاق الإثنين الذي تضمن زيادة الدعم.

وقالت المصادر الحكومية «إن المشروع ستبلغ تكلفته حاليا 30 مليار يورو بدلا من 17 مليار يورو.

وأشاد المستشار أولاف شولتس في حفل التوقيع مع بات جيلسنجر الرئيس التنفيذي لشركة إنتل بالاتفاقية باعتبارها «أكبر استثمار أجنبي مباشر في تاريخ ألمانيا» من شركة واحدة.

صادرات النفط السعودي تسجل في أبريل أدنى مستوى خلال 5 أشهر

الشرق الأوسط

أظهرت مبادرة بيانات المنظمات المشتركة (جودي)، الاثنين، تراجع صادرات السعودية من النفط الخام في أبريل (نيسان) إلى أدنى مستوى لها في 5 أشهر.

وانخفضت صادرات المملكة 3 في المائة إلى 7.316 مليون برميل يومياً من 7.523 مليون برميل يومياً في مارس (آذار).

وتقدم الرياض وأعضاء آخرون في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) أرقام الصادرات الشهرية إلى «جودي» التي تنشرها على موقعها الإلكتروني.

واستقر إنتاج الخام السعودي عند 10.46 مليون برميل يومياً في أبريل، بينما ارتفعت المخزونات 1.98 مليون برميل إلى 149.4 مليون برميل.

وكررت المصافي المحلية 2.69 مليون برميل يومياً، بانخفاض 42 ألف برميل يومياً من الخام رغم ارتفاع صادرات المنتجات المكررة بواقع 75 ألف برميل يومياً إلى 1.547 مليون برميل يومياً.

وتعهدت السعودية هذا الشهر بإجراء خفض كبير لإنتاجها في يوليو (تموز)، إضافة إلى ما تقرر خفضه ضمن اتفاق «أوبك بلس» الأوسع، للحد من الإمدادات حتى عام 2024، ورفعت أسعار خامها العربي الخفيف للمشترين الآسيويين في يوليو إلى أعلى مستوى في 6 أشهر.

وقال تجار إنه نتيجة لذلك، من المرجح أن تشتري المصافي الآسيوية كميات أقل من النفط السعودي في شهر يوليو على أن تشتري المزيد من الشحنات كتلك الواردة من الإمارات في معاملات فورية.

يأتي تراجع الصادرات متوافقاً مع توقعات منظمة «أوبك»، التي أشارت إلى مخاوف تراجع الطلب على النفط خلال النصف الثاني من العام الجاري، بسبب بيانات اقتصادية متشائمة من الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، وثاني أكبر اقتصاد في العالم.

وخفّض عدد من البنوك الكبرى التوقعات بشأن نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين لعام 2023، بعد أن أظهرت بيانات شهر مايو (أيار) الماضي، التي نشرت الأسبوع الماضي أن التعافي بعد جائحة كوفيد في ثاني أكبر اقتصاد في العالم يواجه عثرات.
ومع ذلك ارتفع معدل استهلاك المصافي في الصين في مايو إلى ثاني أعلى مستوى على الإطلاق، ما ساعد على تعزيز مكاسب الأسبوع الماضي. وقلّصت شركات الطاقة الأميركية عدد منصات النفط والغاز الطبيعي العاملة للأسبوع السابع على التوالي للمرة الأولى منذ يوليو 2020.

وانخفض عدد منصات النفط والغاز، وهو مؤشر مبكر للإنتاج في المستقبل، بمقدار 8 ليصل إلى 687 منصة في الأسبوع المنتهي في 16 يونيو (حزيران) وهو أدنى مستوى منذ أبريل 2022.

في الأثناء، انخفضت أسعار النفط العالمية خلال جلسة تعاملات الاثنين، لتتراجع عن المكاسب التي حققتها الأسبوع الماضي، حيث طغت الشكوك تجاه اقتصاد الصين على تخفيضات إنتاج «أوبك بلس» وعلى تقليص عدد منصات النفط والغاز العاملة في الولايات المتحدة للأسبوع السابع على التوالي.

وتراجع خام برنت 0.3 في المائة ليتم تداوله عند 76.53 دولار للبرميل بحلول الساعة 15:22 بتوقيت غرينتش، في حين انخفض خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 0.2 في المائة إلى 71.71 دولار. وفي الأسبوع الماضي زاد برنت 2.4 في المائة وارتفع خام غرب تكساس 2.3 في المائة.

روسيا ترفع أعمال تكرير النفط لأعلى مستوياتها في شهرين

اقتصاد الشرق

زادت المصافي الروسية أحجام معالجة النفط الخام لديها إلى أعلى مستوياتها في تسعة أسابيع مع اقتراب موسم الصيانة لمنشآت التكرير في البلاد من نهايته.

بلغت كميات النفط التي عالجتها منشآت التكرير الروسية 5.49 مليون برميل يومياً، وذلك خلال الأسبوع المنتهي في 14 يونيو الجاري، وفقاً لشخص مطلع على الأمر.

تُظهر البيانات التاريخية أن هذه الكميات تزيد بنحو 194 ألف برميل يومياً عن الأسبوع السابق وتشكّل أعلى معدل لمعالجة الخام تشهده البلاد منذ النصف الثاني من أبريل.

ماتزال إمدادات النفط إلى المصافي المحلية، إلى جانب الصادرات المنقولة بحراً، بمثابة مقاييس رئيسية يتابعها مراقبو سوق النفط للبحث عن أدلة بشأن مستويات الإنتاج في روسيا، بعد أن فرضت الحكومة غلافاً من السرية على بيانات الإنتاج وسط العقوبات الغربية.

تعهّدت روسيا بخفض الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يومياً بدءاً من مارس، رداً على القيود والإجراءات المفروضة من قِبل الغرب، بما في ذلك تحديد مجموعة السبع سقفاً للأسعار على مبيعات النفط الخام.

تعهدات موضع شكّ

ألكسندر نوفاك، نائب رئيس الوزراء الروسي، صرح في عدة مناسبات بأن روسيا تنفذ التخفيضات بالكامل، وكان آخر هذه التصريحات في اجتماع فيينا لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها في أوائل يونيو. ومع ذلك، فإن قوة الصادرات المنقولة بحراً وانتعاش معالجة الخام محلياً، كل ذلك يلقي بظلال من الشك على هذه المزاعم.

قال فيكتور كاتونا، رئيس تحليلات النفط في شركة الأبحاث «كبلر» (Kpler): «تستعيد مصافي التكرير الروسية إنتاجيتها اليومية مع انتهاء موسم الصيانة في الربيع إلى حد كبير. سنرى آخر المرافق الرئيسية، بما في ذلك مصفاة «كيريشي» (Kirishi) التابعة لشركة «سيرغت نفط غاز» (Surgutneftegas PJSC)، تعود إلى العمل في الأيام الأولى من شهر يوليو. وبعد ذلك ستعود عمليات تشغيل المصفاة بالكامل إلى أحجام ما قبل فترة الصيانة».

يُشار إلى أن أحجام معالجة النفط الروسية قد بلغت ذروتها حتى الآن هذا العام عند 5.78 مليون برميل يومياً وذلك في الأسبوع الأول من أبريل، وفقاً لبيانات تاريخية.

خبراء: أكبر مصنع للهيدروجين الأخضر بقيادة السعودية ينقل رسالة مهمة لأسواق الطاقة

الطاقة

أكدت السعودية ريادتها في مجال الطاقة المتجددة، بعد نجاحها في تأمين الإغلاق المالي لأكبر مصنع للهيدروجين الأخضر في العالم، باستثمارات إجمالية تبلغ 8.4 مليار دولار.

وخلال الـ4 أشهر المقبلة، من المتوقع أن تبدأ شركة نيوم تسليم المعدّات الأساسية لإنشاء المشروع في مدينة «أوكساغون» بمنطقة «نيوم» السعودية، على أن يبدأ معمل إنتاج الهيدروجين العمل بدءًا من منتصف العام المقبل.

وكانت شركة نيوم للهيدروجين الأخضر قد حققت إنجازًا كبيرًا، يوم الإثنين 22 مايو/أيار (2003)، بإتمام الإغلاق المالي للمشروع، بعد توقيعها وثائق مالية مع 23 مصرفًا وشركة استثمار محلية وإقليمية ودولية لإنشاء مصنع يُعدّ الأكبر من نوعه في العالم.

في تصريحات إلى منصة الطاقة المتخصصة، اتفق عدد من الخبراء في قطاع الهيدروجين الأخضر على أهمية المشروع -ليس فقط للمملكة-، ولكن لأسواق الطاقة العالمية بأكملها.

خطوة مهمة

أكد المدير العالمي لقطاع الهيدروجين بشركة شارت إندستريز، المهندس صلاح مهدي، أن الانتهاء من الإغلاق المالي لمشروع نيوم للهيدروجين الأخضر في السعودية يُعدّ خطوة مهمة وإيجابية نحو تطوير البنية التحتية للطاقة المتجددة.

أوضح مهدي -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة- أن المشروع -الذي يعدّ أكبر مصنع للهيدروجين الأخضر- ينقل رسالة مهمة وإيجابية لأسواق الطاقة.

وأشار إلى أن هذا الاستثمار الضخم يؤكد الإيمان القوي بإمكانات الهيدروجين الأخضر، كونها حلًا فعالًا من حلول الطاقة النظيفة، ومساهمة كبيرة في خفض الانبعاثات الكربونية.

وأضاف أن متابعة هذا المشروع وهو يمضي قُدمًا يسلّط الضوء على الاعتراف المتزايد بالهيدروجين الأخضر، بمثابة مكون رئيس في عملية تحول الطاقة نحو اقتصاد منخفض الكربون في جميع هذه القطاعات.

دفع عملية تحول الطاقة

يرى المدير العالمي لقطاع الهيدروجين بشركة شارت إندستريز، المهندس صلاح مهدي، أن خطوة تطوير أكبر مصنع للهيدروجين الأخضر لا تقتصر أهميتها فقط على كونها إنجازًا مهمًا للمملكة العربية السعودية، ولكن يمكن أن تكون -أيضًا- بمثابة حافز لمشروعات مماثلة في جميع أنحاء العالم.

وأضاف أن التنفيذ الناجح لأكبر مصنع الهيدروجين الأخضر في المملكة العربية السعودية يمكن أن يلهم البلدان والشركات الأخرى للاستثمار في هذه التكنولوجيا، مما يسرّع التحول العالمي نحو مستقبل أكثر استدامة ومنخفض الكربون.

وشدد مهدي على أن مشروع نيوم للهيدروجين الأخضر يُعدّ الأكبر عالميًا حتى الآن، لافتًا إلى أن المشروع يمثّل علامة بارزة في مشهد الطاقة المتجددة، مؤكدًا أهمية الهيدروجين الأخضر في الجهود الجماعية لمكافحة تغير المناخ.

تمهيد الطريق

أوضح خبير الطاقة، مؤسس شركة كلين باور إنجينيرنغ للطاقة المتجددة في الإمارات، الدكتور مولود بقلي، أن مشروع نيوم للهيدروجين الأخضر يمهّد الطريق لجميع اللاعبين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للمشاركة في هذا القطاع المهم.

أفاد بقلي -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة- أن أهمية المشروع لا تقتصر على الاستثمارات الضخمة التي تُقدَّر بـ8.5 مليار دولار، بل -كذلك- شركات ذات سمعة ومصداقية عالية مثل أكوا باور و»إير برودكتس».

وتوقّع بقلي أن يشكّل الهيدروجين الأخضر مشهد الطاقة في المستقبل بوصفه قودًا خاليًا من الكربون، مؤكدًا أن تستوعب السوق العالمية الكميات المُنتجة كافة.

دفعة قوية للمنطقة

توقّع خبير الطاقة، الرئيس التنفيذي لمجموعة نور الطاقات العالمية السعودية محمد الغزال، مستقبلًا واعدًا لأكبر مصنع للهيدروجين الأخضر في العالم بالمملكة العربية السعودية.

وأوضح الغزال -خلال تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة- أن أول بوادر نجاح هذا المشروع تتمثل في تعهُّد الشراء من قبل شركة «إير برودكتس»، موضحًا أن هذا الأمر يمنح الثقة للمستثمرين، ويعطي دفعة قوية لانتشار الهيدروجين الأخضر في المنطقة بأكملها.

وأشار خبير الطاقة إلى أن قطاع الهيدروجين كان يواجه عددًا من التحديات في السابق تمثّلت في ارتفاع أسعار الإنتاج مقارنة بمصادر الوقود التقليدية، لافتًا إلى أن هذه القضية كانت تمثّل معضلة كبرى حول كيفية ضخ استثمارات ضخمة في هذا القطاع، مع عدم جاهزية المشترين لدفع هذه الأسعار الباهظة.

«أمّا -الآن- مع تطور التقنيات الحديثة والتشريعات والحوافز والإستراتيجيات التي تبنّتها الحكومات، فأن الحلم أوشك على التحقق»، وفقًا للغزال.

رؤية المملكة

قال المهندس محمد الغزال، إن مشروع الهيدروجين الأخضر يأتي في إطار تعهُّد المملكة بالاستمرار في المبادرات الخضراء والصديقة للبيئة، مؤكدًا أنه يمثّل إحدى ثمرات هذا الاتجاه.

وأضاف أن المشروع بمثابة نموذج عالمي تنفرد به السعودية، متوقعًا أن تتبعه عدّة مشروعات على المستوى نفسه.

وتابع أن أكبر مصنع للهيدروجين الأخضر يدلّ على الرؤية البعيدة للمملكة والتزامها بالتميز البيئي، لافتًا إلى أن المشروع يقوم على التكامل بين الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لإنتاج الهيدروجين الأخضر عن طريق التحليل الكهربائي لمصادر الطاقة النظيفة.

بعد ذلك، سيُحوَّل الهيدروجين المُنتج إلى أمونيا خضراء للتصدير إلى الخارج، ولا سيما إلى دول أوروبية، في مقدّمتها ألمانيا وهولندا لاستعماله في قطاعي النقل والصناعة، ومن ثم فإن الآثار الإيجابية للمشروع السعودي ستنعكس على المستوى العالمي.

وأكد الغزال أن الاستثمارات والتمويل التي وُضعت في هذا المشروع جاءت بعد دراسات علمية وتقنية حول الجدوى الاقتصادية للهيدروجين الأخضر في المستقبل، كما أن المشروع يؤكد اهتمام المملكة بقضية تغير المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتوقّع أن يؤدي المشروع دورًا كبيرًا في تغيير خريطة وقود الشحن البري والبحري، والتقليل من الانبعاثات الكربونية الصادرة عن هذا القطاع.

وزير النفط الهندي: تخفيضات أوبك+ لم ترفع أسعار النفط لعدة أسباب

الطاقة

أعرب وزير النفط الهندي هارديب سينغ بوري عن مخاوفه بشأن استمرار تخفيضات أوبك+ لإنتاج النفط الخام، المقدّرة بنحو مليوني برميل يوميًا حتى نهاية عام 2023، فضلًا عن خفض طوعي إضافي من قبل عدّة دول أعضاء في تحالف كبار المنتجين.

وحذّر بوري من أن استمرار تخفيضات إنتاج الخام من قبل التحالف قد يؤدي إلى تفاقم الضغوط التضخمية، وربما يؤدي إلى الركود، وفق تقرير اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة، نقلًا عن منصة «آرغوس ميديا» (Argus Media).

وقال: «لديك بالفعل ضغوط تضخمية.. لديك بالفعل مثل هذا التضخم لدرجة أنه إذا كان لديك ارتفاع في أسعار النفط بالإضافة إلى ذلك، فإن الأمر سينتقل إلى بيغ آر»، في إشارة إلى الركود.

أضاف بوري أن الانخفاض الحادّ في أسعار النفط غير مرغوب فيه أيضًا للدول المستهلكة، لأنه يثبّط الاستثمار، وفق التصريحات التي أدلى بها لقناة «دي دي نيوز» (DD News).

يُذكر أن الطلب الهندي على النفط بلغ 5.14 مليون برميل يوميًا في عام 2022، ومن المرجح أن يرتفع إلى 5.38 مليون برميل يوميًا في 2023، وفقًا لتقرير أوبك الشهري عن سوق النفط لشهر يونيو/حزيران.

تخفيضات أوبك+ وأسعار النفط

كان 9 أعضاء في تحالف أوبك+ قد وافقوا في أبريل/نيسان على خفض إنتاج الخام بمقدار 1.657 مليون برميل يوميًا من مايو/أيار، وتشمل الدول السعودية وروسيا والعراق والكويت والإمارات والجزائر والغابون وعمان وقازاخستان.

وبلغ الخفض الفعلي للإنتاج 1.08 مليون برميل يوميًا في مايو/أيار، وهو أقلّ بمقدار 80 ألف برميل يوميًا عن التعهدات.

كان تحالف أوبك+ قد قرر سابقًا خفض مليوني برميل يوميًا لسقف إنتاجه الإجمالي حتى نهاية عام 2023، وهو ما وافق عليه في أكتوبر/تشرين الأول 2022.

قال وزير النفط الهندي هارديب سينغ بوري، إنه على الرغم من ذلك، لم تؤدِّ تخفيضات إنتاج أوبك+ إلى ارتفاع أسعار النفط، على الأرجح بسبب انتعاش أقلّ من المتوقع في الطلب في بعض الاقتصادات الكبرى، فضلًا عن المزيد من إمدادات النفط من دول مثل الولايات المتحدة والبرازيل وغايانا.

فقد ظلت العقود الآجلة لخام برنت أقلّ من 77 دولارًا للبرميل في يونيو/حزيران، بل وانخفضت إلى أقلّ من 74 دولارًا للبرميل في وقت سابق من هذا الشهر.

ويبقى أن يظهر مدى تأثير أسعار النفط في يوليو/تموز، بعد أن تُدخِل السعودية خفض الإنتاج الإضافي بمقدار مليون برميل يوميًا حيز التنفيذ، على الرغم من أن أرامكو السعودية ستستمر بإمداد المشترين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بالكميات المطلوبة من الخام للتحميل في يوليو/تموز.

فاتورة واردات الهند النفطية

تحاول الهند جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي في قطاع التنقيب والإنتاج لتعزيز إنتاج النفط والغاز، في خطوة تهدف إلى مساعدة البلاد بتقليص اعتمادها على الواردات.

ورفع منتجو الخليج أسعار البيع الرسمية للخام في يوليو/تموز 2023، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة أسعار واردات الهند من النفط.

إيران هي أحدث دولة ترفع الأسعار الرسمية لصادرات النفط الخام في يوليو/تموز، بعد أن تعهدت المملكة العربية السعودية بخفض إنتاج إضافي قدره مليون برميل يوميًا في شهر يوليو/تموز.

وتعتمد الهند بشكل كبير على الواردات في طلبها من النفط الخام؛ إذ تصدّرت روسيا مؤخرًا قائمة المورّدين، متفوقة على منطقة الشرق الأوسط.

ولبّت الواردات ٪87 من الطلب الهندي على النفط في السنة المالية من أبريل/نيسان 2022 إلى مارس/آذار 2023، على الرغم من الضغط الحكومي لزيادة التنقيب والإنتاج المحلي من خلال وسائل مختلفة، بما في ذلك السعي للحصول على فوائد من شركات النفط والغاز الأجنبية.

ويوضح الرسم البياني التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- استهلاك النفط في الهند، منذ عام 2019 حتى عام 2022

حصص واردات الهند النفطية

تراجعت واردات الهند النفطية من منظمة الدول المصدّرة للنفط أوبك إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق عند ٪46 في أبريل/نيسان 2023، لتسجل 2.1 مليون برميل يوميًا، من إجمالي 4.6 مليون برميل يوميًا استوردتها البلاد، بحسب المعلومات التي نقلتها شركة تعقّب شحن الطاقة «فورتكسا».

وفي المقابل، ارتفعت حصة روسيا من واردات الهند النفطية إلى 1.67 مليون برميل يوميًا في أبريل/نيسان، من 1.64 مليون برميل يوميًا في الشهر السابق؛ لتشكّل بذلك ٪36 من إجمالي الواردات.
واحتلّت السعودية المرتبة الثالثة بإمدادات بلغت 670 ألف مليون برميل يوميًا من إجمالي واردات الهند النفطية، بحسب المعلومات التي رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

وباعت الإمارات -التي تفوقت في مارس/آذار على الولايات المتحدة لتصبح رابع أكبر مورّد- نحو 185 ألف برميل يوميًا إلى الهند، أي أعلى من 119 ألف برميل يوميًا صدّرتها الولايات المتحدة.

كيف تؤثر أزمة إيران في أسواق النفط.. وما قصة المخزون العائم؟

الطاقة

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن إيران تشكّل علامة استفهام كبيرة على مدار السنوات الماضية، ودائمًا ما تأتي تساؤلات بشأن تأثيرها في أسواق النفط العالمية.

وأوضح الحجي -خلال حلقة من برنامج «أنسيّات الطاقة»، قدّمها على موقع «تويتر» تحت عنوان «ما دور إيران في أسواق النفط العالمية؟»- أن الأسبوع الماضي شهد أنباء عن التوصل إلى اتفاق مع إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن بشأن الملف النووي، يقضي بأن تخفّض طهران تخصيب اليورانيوم بنسبة 60٪، مقابل الحصول على أموالها المحتجزة.

وأضاف: «واضح أن الخبر كان غير صحيح، إذ نفاه البيت الأبيض، وبعد أيام نفته حكومة إيران، ولكن الأمر أثر في أسواق النفط، ما أثار موضوعًا مهمًا، وهو: كيف تخفّض السعودية إنتاج النفط بمقدار مليون برميل ولا ترتفع الأسعار، ثم يُعلن (اتفاق محتمل) بين طهران وواشنطن فتنخفض الأسعار بنسبة 4 أو 5٪؟».

وتابع: «منطقيًا ما حصل كان صحيحًا، لأن ما قامت به السعودية كان واضحًا وبصورة عامة متوقعًا، في حين أن موضوع إيران حدث بصورة مفاجئة، ما جعل أسواق النفط والمضاربين وبرامج الحواسيب التي تتاجر وحدها تتأثر بهذه الأخبار، لهذا انخفضت الأسعار، وعندما أعلن البيت الأبيض أن الخبر غير صحيح استردت أغلب ما خسرته».

النفط في إيران وتوقع الخفض السعودي

طرح مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، تساؤلًا حول كيفية توقع الخفض الطوعي السعودي في أسواق النفط، موضحًا أن أغلب المحللين كانوا يتوقعون أن تخفّض أوبك الإنتاج، وبالتالي حسبوا حساباتهم واستعدوا لأن يكون هناك خفض، ولكنه لم يأتِ من أوبك، وإنما جاء من السعودية.

ويوضح الإنفوغرافيك التالي -من إعداد منصة الطاقة المتخصصة- حجم الخفض الطوعي من جانب السعودية و8 دول أخرى في أوبك+:

وأوضح أنس الحجي أن أغلب الناس كانوا يتوقعون الخفض، وهو ما حدث سواء جاء من أوبك أو السعودية، لذلك فهو كان متوقعًا، ومن ثم فإن أثره في أسواق النفط كان محسوبًا مسبقًا، في حين أن خبر إيران لم يكن محسوبًا، وهذا يفسر سبب انخفاض أسعار النفط بصورة مفاجئة، في حين لم تتغيّر الأسعار بعد إعلان المملكة العربية السعودية تخفيض الإنتاج.

ومن ثم -وفق الحجي- أُثيرت موضوعات عديدة أخرى، منها: ماذا لو رُفع الحظر بالفعل عن إيران؟ وماذا سيحدث؟ مضيفًا: «أول أمر -وهذا ما ذكرناه مرات عديدة- أن طهران تنتج النفط بطاقتها القصوى، وتصدره بطاقتها القصوى، وبالتالي ليس هناك أي نفط إضافي على الإطلاق».

وتابع: «فإذا رُفع الحظر غدًا عن إيران، ليس لديها أي نفط إضافي، وبالتالي ليس لها أثر في أسواق النفط، ولكن بسبب المضاربات سيكون هناك انخفاض في الأسعار لمدة أيام، ثم يدرك الناس أنه ليس هناك أي تغيير في أساسيات السوق».

وأضاف: «هناك أمر مهم بالنسبة إلى إيران، وهو ما يسمى المخزون العائم، وهو -كقاعدة عامة- أي سفينة تقف في مكان واحد لأكثر من 7 أيام، فهنا تتحول إلى مخزون عائم، أما إن كان وقوفها أقل من 7 أيام فهي تُعد -وما زالت- في الشحن».

ولفت إلى أن طهران لديها مخزون ضخم يتراكم خلال العام، بلغ أكثر من 100 مليون برميل مخزنة في بواخر، أغلبها قديمة، فهذا مخزون عائم، وهذا المخزون انخفض خلال الـ12 شهرًا الماضية بأكثر من 50٪، وما تبقى لدى طهران الآن في حدود 48 مليون برميل، 20 مليون منها مكثفات، والباقي نفط».

ما مصير النفط الإيراني في ظل الحظر؟

أوضح خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، أنه حال عدم حدوث أي اتفاق بين إيران والولايات المتحدة الأميركية فلن يتغيّر شيء من الوضع الحالي، لا سيما أن كميات المخزون العائم بسيطة جدًا، حتى إذا جرى بيعها كلها.

وأكد الحجي أن هناك ضرورة لفهم سبب عدم بيع طهران هذا النفط، رغم أن هناك سوقًا له، وتركته يتراكم بهذا الشكل، موضحًا أن هناك سببين، الأول بالنسبة إلى المكثفات، التي يأتي أغلبها من حقول الغاز لديها، إذ إنها تملك أكبر ثاني احتياطي غاز في العالم، وعندها إمكانات هائلة، ويعتمد اقتصادها بصورة كبيرة على الغاز، حتى جزء كبير من السيارات وسيارات الأجرة تعمل بالغاز. وأوضح أن إيران تنتج كمية كبيرة من الغاز، والطلب على الغاز موسمي، وبالتالي يصبح الإنتاج موسميًا، ولكن الآبار فيها مكثفات، وبالتالي إذا كان الشتاء قارسًا وهم يحتاجون إلى كمية كبيرة من الغاز، يضطرون إلى إنتاج كميات كبيرة من السوائل الغازية، وهي ليست لها سوق، لأن المعروض كبير، وبالتالي تضطر إلى تخزينها، وهذا لا علاقة له بالعقوبات. أما السبب الثاني -وفق الحجي- فهو يرتبط بالنفط الإيراني، إذ إن طهران تبيع كل النفط الذي تستطيع بيعه، ولكنها تعلمت درسًا سابقًا من تجربة مُرة مع الهند، فأصبحت تريد بيع النفط لدول إما تستطيع أن تعطيها ثمنه نقدًا، وإما أن تعطيها بديلًا، أو على الأقل تفتح حسابًا في بنك وتودع فيه الأموال باسمها. ولكن -وفق الحجي- بعض الدول حاولت استغلال طهران، إذ تحصل على النفط ولا تمنحها المال، لذلك قررت أن تخزن النفط لحين وجود عميل يمكن التعامل معه بثقة، ومن ثم أدى ذلك إلى زيادة المخزون إلى 100 مليون برميل أو أكثر منذ نحو عام تقريبًا، ولكن في الأقات الأخيرة استطاعت بيع جزء كبير من هذا المخزون. فأصبحت إيران -بحسب الحجي- تنتج وتبيع كل ما تستخرجه عالميًا، بضوء أخضر من إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، التي صمتت بالأصل عن موضوع العقوبات، وسمحت لطهران بأن تفعل ما تفعله، لإبقائها على طاولة المفاوضات.

وأضاف: «لكن بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، أرادت حكومة بايدن أن تؤمّن إمدادات الطاقة لأوروبا، فأرسلوا رسالة إلى كراكاس وطهران، مفادها بأنهما يمكنهما خرق العقوبات ما دام النفط يذهب إلى أوروبا، وبناءً على ذلك يذهب النفط الإيراني إلى أوروبا علنًا، وترسو سفنها في الموانئ الأوروبية دون أي إشكالات».

شكراً